

منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث في صحيحه حديث أنس بن مالك ﷺ في غزوة خيبر أنموذجاً

د. خالد بن عبدالله العيد (*)

جامعة الملك سعود

المستخلص: تناول البحث منهج البخاري في صحيحه تقطيع الأحاديث وكان حديث أنس بن مالك ﷺ، أنموذجاً لكونه أكثر الأحاديث تقطيعاً في صحيحه حيث بلغ سبعة وثلاثين موضعاً، ومن أهداف البحث بيان حكم التقطيع للأحاديث، وبيان منهج البخاري في ذلك، والرد على الشبهة التي أثيرت حول تقطيع الأحاديث، وقد كان المنهج المتبع في البحث المنهج الاستقرائي، ولعل من أهم نتائج البحث ما يلي: جواز تقطيع الأحاديث بضوابطه، ودقة البخاري وفقه التمييز في صحيحه، وأن الإمام البخاري كان له منهجاً متميزاً في تقطيع الأحاديث والتي منها: تجنب التكرار، واختصار الحديث تجنباً للإطالة، والإشارة إلى موضع فقه الحديث، وكثرة أسانيد الحديث، والإشارة إلى فائدة حديثه. ولعل من أهم التوصيات: العناية بصحيح البخاري، بياناً لمنهجه، وفقهه، وتميزه في صحيحه، تبني المشاريع العلمية في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية التي تدعم الدراسات والأبحاث حول صحيح البخاري، وعقد المؤتمرات والندوات لذلك.

الكلمات المفتاحية: صحيح البخاري، تقطيع الأحاديث، تكرار الأحاديث، منهج البخاري، الإمام البخاري.

Imam Al-Bukhari's Approach to Segmenting Hadiths in His Sahih with the Hadith of Anas ibn Malik in the Battle of Khaybar as an Example

Dr. Khalid ibn Abdullah Al-Eid*

King Saud University

Abstract: The research deals with Al-Bukhari's approach to segmenting Hadiths in his Sahih. The Hadith of Anas ibn Malik is cited as an example for being the most segmented Hadith in his Sahih, as it has thirty-seven places. One of the aims of the research is to explain the ruling on segmenting Hadiths, pointing out Al-Bukhari's approach, and responding to the suspicion raised concerning the segmentation of Hadiths. The method used in the research is the inductive approach. The most important results of the research include the following: the permissibility of segmenting the Hadiths with standard controls, the accuracy and the distinguished jurisprudence of Al-Bukhari in his Sahih, and Imam Al-Bukhari's distinct approach to segmenting the Hadiths, including: Avoidance of repetition, abbreviating the Hadith in order to avoid prolongation, pointing to the position of Hadith jurisprudence, the multitude of chain of narrators of the Hadith, and indicating the benefit of Hadith. One of the most important recommendations are probably: caring for Sahih Al-Bukhari, clarification of his approach, jurisprudence, and distinction in his Sahih, adoption of scientific projects in universities and academic institutions that support studies and research on Sahih Al-Bukhari, and holding conferences and seminars in this respect.

key words: Sahih Al-Bukhari, segmenting Hadiths, repetition of Hadiths, Al-Bukhari's approach, Imam Al-Bukhari.

(*) Associate Professor at the Department of Islamic Studies,
College of Education, King Saud University

(*) الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية / جامعة الملك سعود

البريد الإلكتروني: khaleid@ksu.edu.sa

د. خالد بن عبدالله العيد: منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث في صحيحه «حديث أنس بن مالك في غزوة خيبر أنموذجاً

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على

أشرف الأنبياء والمرسلين. وبعد:

فقد هيا الله علماء جهابذة لحفظ سنة نبيه محمد ﷺ، وتدوينها ونشرها، ومن هؤلاء العلماء الإمام محمد

بن إسماعيل البخاري الذي ألف كتابه "الجامع الصحيح المسند من حديث الرسول ﷺ وسننه وأيامه"، وتلقت الأمة هذا الكتاب العظيم بالقبول، واعتبروه أصح كتاب بعد كتاب الله ﷻ إلا أنه، ومع هذه المكانة لصحيحه، لم

يسلم من طعن بعض المنحرفين عقائدياً فيه وفي منهجه في رواية الحديث في صحيحه، وخاصة ما يتعلق بتقطيع

الحديث؛ ولأجل هذا السبب ودفاعاً عن صحيح البخاري رأيت المشاركة في هذه الندوة والتي هي

بعنوان: (صحيح البخاري والقراءات المعاصرة: أنواعها، ومناهجها، ومصادرها)، ومشاركتي ستكون

في المحور الثاني (أدوات التعامل مع صحيح البخاري)، ببحث عنوانه: (منهج الإمام البخاري في تقطيع

الأحاديث في صحيحه، حديث أنس بن مالك ﷺ في غزوة خيبر أنموذجاً)

موضوع البحث:

منهج البخاري في تقطيعه للأحاديث في

صحيحه، وبيان حكمه ومنهجه في ذلك إجمالاً، وتطبيق

منهجه في تقطيع الأحاديث على حديث أنس ﷺ في

غزوة خيبر.

مشكلة البحث:

من معالم منهج الإمام البخاري في صحيحه

تقطيع الحديث الواحد في عدة مواضع، ومع كون هذه

المسألة من المسائل التي ذهب كثير من العلماء إلى جوازها

بشروط معينة، فقد ظهر من ينكر على البخاري صنيعة

هذا، ويجعله مدخلاً للطعن في صحيحه، وإثارة

الشبهات حوله. وهذا يظهر أهمية دراسة هذا المسألة،

وبيان منهج البخاري فيها، ورد الشبهات المثارة حولها.

حدود البحث:

مسألة تقطيع الأحاديث، وحديث أنس بن مالك

ﷺ الذي قطعه البخاري في سبعة وثلاثين موضعاً من

صحيحه.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

بيان المراد بتقطيع الأحاديث. وحكمه، وأقوال

العلماء في ذلك.

بيان منهج البخاري في تقطيعه للأحاديث في

صحيحه.

ما الشبهة المتعلقة بتقطيع الأحاديث في صحيح

البخاري؟ وما الموقف منها؟

أسئلة البحث:

وتطبيق المنهج في ذلك عليه مما يفيد الجانب التطبيقي لمنهج التقطيع، حيث أشرت إلى المنهج إجمالاً، ثم قمت بتطبيق ذلك المنهج على حديث أنس رضي الله عنه، وأشرت إلى اللطائف الإسنادية في تقطيع الحديث ورايته المتعددة في سبع وثلاثين موضعاً.

إجراءات البحث:

اتبعت في إجراءات البحث ما يلي:

عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف الشريف، وذلك بذكر الآية واسم السورة بين قوسين، بعد الآية مباشرة

عزو الأقوال إلى قائلها والمعلومات المنقولة نصاً أو بتصرف إلى مراجعها في الحاشية، فإن كان المنقول نصاً وضعته بين علامتي التنصيص هكذا "...."، وإن كان النقل بتصرف مني لم أضعه بين علامتي التنصيص.

أكتفي في الحاشية بـ(عنوان الكتاب، واسم المؤلف بما يشتهر به، والجزء/الصفحة) حسب المنهج العلمي المعمول به في توثيق الدراسات الشرعية، وإذا تكرر الكتاب فإني أكتفي بذكره دون اسم المؤلف.

ذكرت مواضع حديث أنس في الصحيح بذكر الكتاب، والباب، ورقم الحديث فقط.

إن كان الحديث مكرراً في نفس الكتاب اكتفيت بذكر اسم الباب ورقم الحديث، أما إن كان الحديث مكرراً في نفس الباب اكتفيت بذكر رقم الحديث

ما المراد بتقطيع الأحاديث؟، وما حكمه؟، وما أقوال العلماء فيه؟

ما منهج البخاري في تقطيعه للأحاديث في صحيحه؟

مناقشة الشبهة المتعلقة بتقطيع الأحاديث في صحيح البخاري، والرد عليها.

الدراسات السابقة:

لم أقف على من تناول حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في غزوة خيبر، أنموذجاً لبيان منهج التقطيع عند البخاري في صحيحه، نعم هناك من تناول مسألة التقطيع على وجه العموم مثل:

(تقطيع الحديث: صنيع البخاري نموذجاً)، للأستاذ عبد الله جوعات، وهو بحث منشور في الإنترنت، ولم أقف على الجهة الناشرة له، تناول موضع التقطيع بتعريفه، وبيان حكمه، ونماذج من صحيح البخاري على تقطيع الأحاديث، واكتفى بذكرها دون الإشارة إلى المنهج لذلك، بل كان يكتفي بذكر الحديث وما ذكره ابن حجر من الإشارة إلى أن البخاري ذكره مختصراً في هذا الموضع، وسيدكره بتمامه في موضع كذا كذا.

وأما هذا البحث فقد اختص بدراسة حديث أنس رضي الله عنه بوصفه أكثر حديث تناوله البخاري بالتقطيع،

د. خالد بن عبدالله العيد: منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث في صحيحه «حديث أنس بن مالك في غزوة خيبر أنموذجاً

المطلب الثاني: تطبيق منهجه في التقطيع على حديث أنس رضي الله عنه في غزوة خيبر.

المطلب الثالث: مناقشة الشبهة المتعلقة بتقطيع الأحاديث في صحيح البخاري، والرد عليها.

- الخاتمة: واشتملت على: أهم النتائج والتوصيات.
- ثبت المراجع.

هذا، وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجه الكريم، وأن ينفع به المسلمين، كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأخي العزيز الطالب يعقوب جاحو، على ما بذله من جهد ومساعدة لي في إنجاز هذا البحث، فجزاه الله عني خيراً، كما أشكر اللجنة العلمية لهذه الندوة لقبولها بالبحث، وإتاحة الفرصة للمشاركة به.

* * *

المبحث الأول:

ترجمة موجزة للإمام البخاري⁽¹⁾

المطلب الأول: اسمه ونسبه:

هو الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بردزبه الجعفي مولاهم⁽²⁾.

(1) انظر لترجمته: طبقات الحنابلة، للفراء 1/ 271، وتاريخ بغداد

للخطيب 4/ 2، وتهذيب الكمال، للمزي 24/ 430، وطبقات الشافعية، للسبكي 2/ 212، وهُدَى الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر ص 477، وغيرها كثير.

(2) قال ابن حجر: "وكان بردزبه فارسياً على دين قومه، ثم أسلم ولده

قسمت البحث إلى ثلاثة مباحث، واشتمل كل مبحث على عدة مطالب.

ختمت البحث بخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات، وثبت المراجع.

خطة البحث:

• المقدمة: اشتملت على: أهمية الموضوع، وسبب الاختيار، وحدوده، وأهدافه، والدراسات السابقة، وإجراءاته، وخطة البحث.

• المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري، وبيان مكانة كتابه الصحيح:

المطلب الأول: اسمه ونسبه.

المطلب الثاني: ولادته ونشأته وطلبه للعلم.

المطلب الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب الرابع: وفاته.

المطلب الخامس: مكانة كتابه الصحيح.

المبحث الثاني: تقطيع الأحاديث:

المطلب الأول: المراد بتقطيع الحديث في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: بيان حكم تقطيع الأحاديث، وضوابط ذلك.

• المبحث الثالث: منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث:

المطلب الأول: منهجه إجمالاً.

فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره، فقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم، فقلت: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل فنظر فيه ثم رجع، فقال: كيف هو يا غلام؟ فقلت: هو الزبير وهو ابن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم وأصلح كتابه، وقال لي: صدقت. قال فقالت له: ابن كم حين رددت عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة سنة، قال: فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء يعني أصحاب الرأي، قال: ثم خرجت مع أمي وأخي إلى الحج، قال: فلما طعنت في ثماني عشرة وصنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين، ثم صنفت التاريخ في المدينة عند قبر النبي ﷺ، وكنت أكتبه في الليالي المقمرة، قال: وقل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أنني كرهت أن يطول الكتاب.

وبهذا السرد التاريخي من الإمام البخاري يظهر لنا ما فتح الله عليه من بركة العمر والعلم.

المطلب الثالث:

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

عقد الإمام ابن حجر في مقدمة الفتح باباً سماه: (ذكر ثناء الناس عليه وتعظيمهم له)⁽⁵⁾ وذكر فيه أقوالاً

(5) مقدمة فتح الباري (ص 482).

ووالده عرف بالعلم، ومجالسة العلماء، فقد سمع من الإمام مالك، وروى عنه يحيى بن جعفر البيكندي، وغيره.

المطلب الثاني: ولادته ونشأته وطلبه للعلم:

ولد الإمام البخاري في الثالث عشر من شوال سنة أربع وتسعين ومائة للهجرة، وقد أشار النووي إلى اتفاق العلماء على ذلك⁽³⁾.

نشأ الإمام البخاري يتيماً، وتربى في حجر أمه، وكانت أمه امرأة صالحة، روي أن البخاري قد ذهب بصره، وهو صغير، فرأت والدته الخليل إبراهيم في المنام، فقال لها: "يا هذه قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك". فأصبح وقد رد الله عليه بصره⁽⁴⁾.

وقد حرصت والدته عليه منذ نعومة أظفاره، فوجهته لطلب العلم، فحرص على ذلك، وابتدأ بحضور مجالس العلماء والسماع منهم.

وقد تحدث البخاري عن نشأته، وبداية طلبه للعلم، وذلك فيما رواه عنه تلميذه محمد بن أبي حاتم الوراق قال: سمعت البخاري يقول: ألهمت حفظ الحديث، وأنا في الكتاب، قلت: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين، أو أقل، ثم خرجت من الكتاب،

المغيرة على يد البيان الجعفي، وأتى بخارى فنسب إليه نسبة ولاء".
هُدى الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر (ص 477).

(3) شرح النووي لقطعة من صحيح البخاري (ص 23)

(4) هُدى الساري (ص 478).

د. خالد بن عبدالله العيد: منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث في صحيحه «حديث أنس بن مالك في غزوة خيبر أنموذجاً

الأمة بالقبول، واعتبروه أصح كتاب بعد كتاب الله ﷻ، فكان أحسن مصنف في الحديث، وأجودها، وأحسنها قبولاً عند الموافق والمخالف، وأجلها موقعاً عند الخاصة والعامة،" وقد اختص بالمرتبة العليا، ووصف بأنه لا يوجد كتاب بعد كتاب الله مصنف أصح منه في الدنيا، وذلك لما اشتمل عليه من جمع الأصح والصحيح، وما قرن بأبوابه من الفقه النافع الشاهد لمؤلفه بالترجيح، إلى ما تميز به مؤلفه عن غيره بإتقان معرفة التعديل والتجريح⁽⁷⁾، قال الذهبي: "وأما جامعه الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله، تعالي⁽⁸⁾، وقد نقل ابن حجر ثناء الأئمة على البخاري وكتابه، وختمها بقول الحاكم أبي أحمد في "الكنى": "كان أحد الأئمة في معرفة الحديث وجمعه، ولو قلت: إني لم أر تصنيف أحد يشبه تصنيفه في الحسن والمبالغة لفعلت"، قال عقبه: "ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفنى القرطاس، ونفدت الأنفاس، فذاك بحر لا ساحل له"⁽⁹⁾. وقد اعتنى علماء الأمة بهذا الكتاب العظيم، وعكفوا عليه من بعده، وأولوه الاهتمام بالرواية، والحفظ، والشرح، والتعليق، وغيره، وتتجلى

كثيرة لبيان مكانته العلمية وثناء العلماء عليه، وطلباً للاختصار، ولتقرر مكانته الرفيعة في النفوس فإننا نشير هنا فقط لبعض هذه الأقوال:

قال سليمان بن حرب وقد نظر إليه يوماً: "هذا يكون له صيت".

وقال الإمام أحمد: "ما أخرجت خرسان مثل محمد بن إسماعيل".

وقال ابن خزيمة: "ما تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ من محمد بن إسماعيل".

وقال الذهبي: "كان رأساً في الذكاء رأساً في العلم رأساً في الورع والعبادة".

وغيرها كثير كما أشرنا في مطلع هذا المطلب.

المطلب الرابع: وفاته:

توفي - رحمه الله - في بلدة خرتنك⁽⁶⁾ ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين، وكان له من العمر اثنان وستون سنة.

المطلب الخامس: مكانة كتابه الصحيح:

ألف الإمام البخاري كتابه "الجامع الصحيح المسند من حديث الرسول ﷺ وسننه وأيامه" وتلقته

(7) ينظر: تعليق التعليق، لابن حجر، (5/2).

(8) تاريخ الإسلام، للذهبي، (6/140).

(9) مقدمة فتح الباري (1/485).

(6) قال ابن خلكان في "وفيات الأعيان"، (4/191): "حُرْتُنْكَ،

بفتح الخاء المعجمة، وسكون الراء، وفتح التاء المثناة من فوقها،

وسكون النون، وبعدها كاف: هي قرية من قُرى سمرقند".

- ثباته أمام نقد الأئمة واستحسانهم له.

* * *

المبحث الثاني: تقطيع الأحاديث

المطلب الأول: المراد بتقطيع الأحاديث:

أولاً: المعنى اللغوي:

التقطيع لغة من القطع، وهو: الإبانة والصرم، قال ابن فارس: "القاف والطاء والعين: أصل صحيح واحد، يدل على صرم وإبانة شيء من شيء. يقال: قطعت الشيء أقطعه قطعاً..."⁽¹⁰⁾.

الحديث لغة: ضد القديم، والحديث: الجديد من الأشياء، والحديث: الخبر يأتي على القليل والكثير، والجمع: أحاديث، وهو شاذ على غير قياس⁽¹¹⁾.

ثانياً: المعنى الاصطلاحي:

تنوعت عبارات العلماء في بيان المراد بتقطيع الحديث على النحو التالي:

1- "اختصار الحديث الواحد، ورواية بعضه دون بعض"⁽¹²⁾.

2- "الاقتصار في الرواية على بعض الحديث

مظاهر العناية بصحيح البخاري مما يلي:

- العناية به في سماعه وروايته عن مصنفه.

- الحرص على حفظه عن ظهر قلب.

- الحرص على روايته وتبليغه (سماعه وإسماعه

في طبقات الأمة) جيلاً بعد جيل.

- الحرص على نسخه وتملكه.

- العكوف على شرحه والتعليق عليه.

- كثرة المصنفات حوله والخادمة له، وهي أنواع

كثيرة.

أما الأسباب التي أدت إلى عناية الأمة بصحيح

البخاري:

منها ما يرجع إلى مؤلفه الإمام البخاري نفسه،

ومنها:

- مكانة الإمام البخاري العلمية.

- رحلاته الواسعة وكثرة شيوخه.

- فقهه واجتهاده.

- عناية الإمام البخاري بكتابه الجامع الصحيح.

- عنايته بعلم الرجال والعلل.

- إخلاصه لله وشدة تحريه للصحة.

ومنها ما يرجع إلى الكتاب، وهي:

- أنه جامع لفنون العلم.

- قوة شرط مؤلفه في الأحاديث.

- جودة تراجمه، واستنباطه الفقهي.

(10) مقاييس اللغة، لابن فارس، (5/101).

(11) لسان العرب، لابن منظور (2/131-133).

(12) مقدمة ابن الصلاح (ص: 215)، وينظر: التقريب والتيسير، للنووي (ص: 74).

د. خالد بن عبدالله العيد: منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث في صحيحه «حديث أنس بن مالك في غزوة خيبر أنموذجاً

المبحث -تقطيع الحديث- بالدراسة والبحث، وتكلموا فيه من حيث القبول والرفض، وتباينت مذاهبهم ومواقفهم في المسألة، وهي مسألة لها ارتباط وتعلق بمسألة رواية الحديث بالمعنى، وقد تناولها العلماء في موضع واحد، وهو صفة رواية الحديث وأدائه، للعلاقة الوطيدة بينهما، وشدة ارتباطهما، ففي كل منهما تصرف من الراوي في الحديث، فالأول فيه تصرف في الألفاظ بروايتها بالمعنى، وفي الثاني حذف وتقطيع لبعض المتن، لذا حكم بعض العلماء على المسألتين بحكم واحدًا منعا وجوازا، وسنحاول إيراد أقوال العلماء في تقطيع الحديث باختصار، وهي:

الأول: المنع مطلقا:

ذهبت جماعة منهم إلى أن تقطيع الحديث واختصاره لا يجوز مطلقا، وذلك بناء على قولهم بالمنع لرواية الحديث بالمعنى⁽¹⁷⁾، يقول الخطيب: "وقد قال كثير ممن منع نقل الحديث على المعنى: إن رواية الحديث على النقصان والحذف لبعض متنه غير جائزة؛ لأنها تقطع الخبر وتغيره، فيؤدى ذلك إلى إبطال معناه وإحالتها، وكان بعضهم لا يستجيز أن يحذف منه حرفا

(17) ومن منع الرواية بالمعنى: الأعمش، وجماعة من السلف، ونسب إلى مالك بن أنس، ينظر: (الكفاية (ص: 177-178)، وتدريب الراوي، للسيوطي، (1/ 533)، وفتح المغيـث (140/3).

الواحد دون بعض، وربما عبر عنه بالاختصار مجازا"⁽¹³⁾.

3- "حذف بعض المتن والاختصار على بعض"⁽¹⁴⁾.

4- "رواية الحديث على النقصان والحذف لبعض متنه"⁽¹⁵⁾.

ويلاحظ من هذه التعاريف أن التقطيع يأخذ معنى الاختصار للحديث، ورواية بعض ألفاظه في موضع، والبعض الآخر في موضع ثاني، وهكذا، وقد يذكر البخاري الحديث على التمام، ثم يقوم برواية بعض ألفاظه في مواضع مختلفة حسب الأبواب والفقهاء من الحديث، ويدخل فيه تقطيع المتن الواحد وتفريقه على أبواب⁽¹⁶⁾.

المطلب الثاني:

حكم تقطيع الأحاديث وضوابط ذلك:

تناول علماء الحديث الذين صنفوا في علومه هذا

(13) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (1/ 509)، وينظر: فتح

المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (3/ 149).

(14) شرح ألفية العراقي، لابن العيني (ص: 251).

(15) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: 190)،

وينظر: فتح المغيـث (3/ 150).

(16) الكفاية (ص: 193)، وينظر: التوضيح الأبهـر لتذكرة ابن الملقن

في علم الأثر، للسخاوي، (ص: 79).

الثاني: الجواز مطلقاً:

جواز تقطيع الحديث مطلقاً من دون تفصيل، أو قيد، أو شرط، وقد ذهب إلى هذا القول كثير من العلماء⁽²⁴⁾، قال الخطيب: "وقال كثير من الناس: يجوز ذلك للراوي على كل حال، ولم يفصلوا"⁽²⁵⁾، وقال ابن الصلاح: "ومنهم من جوز ذلك وأطلق ولم يفصل"⁽²⁶⁾، وقال النووي: "وجوزه بعضهم مطلقاً"، لكن العراقي لم يرض هذا الاطلاق، بل نص على ضرورة تقييده بقوله: "وينبغي تقييد الإطلاق بما إذا لم يكن المحذوف متعلقاً بالمأتي به تعلقاً يخل بالمعنى حذفه، كالاستثناء، والحال، ونحو ذلك،... فإن كان كذلك لم يجز بلا خلاف، وبه جزم أبو بكر الصيرفي وغيره، وهو واضح"⁽²⁷⁾، وروى الخطيب بسنده إلى يحيى بن معين، قال: "إذا خفت أن تخطئ في الحديث فانقص منه، ولا تزدد فيه"⁽²⁸⁾، وعن عبد العزيز بن أبان، قال: "علمنا سفيان الثوري اختصار الحديث"⁽²⁹⁾، وقال الخطيب:

(24) وذلك بناء على جواز الرواية بالمعنى عندهم، ومنهم: الحسن والشعبي وإبراهيم، والثوري، وابن عيينة، ينظر: المصدر السابق (ص: 206-210)، والعلل الصغير، للترمذي (ص: 746).

(25) الكفاية (ص: 190-191).

(26) مقدمة ابن الصلاح الموضوع السابق.

(27) شرح التبصرة والتذكرة (1/ 510).

(28) الكفاية (ص: 189).

(29) المصدر السابق (ص: 193).

واحداً"⁽¹⁸⁾، وقال ابن الصلاح: "اختلف أهل العلم فيه: فمنهم من منع من ذلك مطلقاً، بناءً على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً"⁽¹⁹⁾، وعلّة المنع عندهم هو الإخلال بالمعنى وإبطاله، وإحالتة، وهو ما أشار إليه الخطيب فيما سبق بقوله: لأن تقطع الخبر وتغيره، فيؤدي ذلك إلى إبطال معناه وإحالتة"⁽²⁰⁾، وأكد السخاوي بقوله: "لأن رواية الحديث على النقصان، والحذف لبعض متنه، تقطع الخبر وتغيره عن وجهه، وربما حصل الخلل والمختصر لا يشعر"⁽²¹⁾. ومنطلق القول بالمنع: أن التقطيع للحديث هو جزء من الرواية للحديث بالمعنى؛ ولهذا يقول ابن جماعة: "اختلف في رواية بعض الحديث دون بعض؛ فمنعه قوم بناءً على منع الرواية بالمعنى"⁽²²⁾، وروى الخطيب عن عباس الدوري قال: سئل أبو عاصم النبيل: "يكراه الاختصار في الحديث؟ قال: نعم؛ لأنهم يخطئون المعنى"، وعن محمد بن أحمد بن يعقوب ابن شيبة، قال: قال جدي: "كان مالك لا يرى أن يختصر الحديث إذا كان عن رسول الله ﷺ"⁽²³⁾.

(18) الكفاية (ص: 190).

(19) مقدمة ابن الصلاح (ص: 215).

(20) الكفاية الموضوع السابق.

(21) فتح المغيب (3/ 150).

(22) المنهل الروي، لابن جماعة، (ص: 100).

(23) ينظر الكفاية (ص: 190-191).

د. خالد بن عبدالله العيد: منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث في صحيحه «حديث أنس بن مالك في غزوة خيبر أنموذجاً

"ومن الحججة لمن ذهب إلى هذا المذهب قول النبي ﷺ إذا لم يكن قد رواه هو أو غيره على التمام" (34)، وقال "نصر الله من سمع مقالتي فلم يزد فيها" قالوا: وهذا يدل على أن النقصان منها جائز، إذ لو كان لم يكن كذلك لذكره كما ذكر الزيادة" (30). والله أعلم.

الثالث؛ الجواز بشرط روايته هو أو غيره على التمام مرة أخرى:

ذهب بعض العلماء إلى منع الاقتصار على بعض الحديث، أو تقطيعه، إذا لم يكن روى الحديث مرة أخرى هو أو غيره تاماً، في موضع آخر؛ لأنه بعدم روايته له أو رواية غيره له تاماً يكون بذلك قد كتم حكماً شرعياً، فيكون بذلك متوعداً؛ لكونه كتم علماً، يقول الخطيب:

"قال بعض من أجاز الرواية على المعنى" (31): إن النقصان من الحديث جائز، إذا كان الراوي قد رواه مرة أخرى بتمامه، أو علم أن غيره قد رواه على التمام، ولا يجوز له إن لم يعلم ذلك، ولم يفعله" (32)، وأشار إلى ذلك ابن الصلاح بقوله: "ومنهم من منع من ذلك، مع تجويزه النقل بالمعنى، إذا لم يكن قد رواه على التمام مرة أخرى، ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام" (33)، وأكده الطيبي أيضاً بقوله: "ومنهم من منعه مع تجويز الرواية بالمعنى

الرابع؛ جواز التقطيع بشروط:

جواز التقطيع بشروط، وهو ما اختاره جماعة من العلماء، كابن الصلاح، والنووي، وابن جماعة، والطيبي، وابن حجر.

قال ابن الصلاح: "والصحيح التفصيل، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف" (36)، وكذا قال النووي (37)، ويقول ابن جماعة: "والصحيح أنه إن كان عارفاً، ولم يكن ما تركه متعلقاً بما رواه بحيث يختل الحكم بتركه" (38)، وقال الطيبي: "والصحيح التفصيل، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه غير متعلقاً بما رواه... الخ" (39)، وقال ابن حجر: "أما اختصار الحديث: فالأكثر على جوازه، بشرط أن يكون الذي يختصره عالماً؛ لأن العالم لا يُنقص من

(34) الخلاصة في معرفة الحديث، للطيبي، (ص: 142).

(35) شرح التبصرة (510/1).

(36) مقدمة ابن الصلاح، الموضع السابق.

(37) ينظر: التقريب والتيسير (ص: 74-75).

(38) المنهل الروي (ص: 100).

(39) الخلاصة (ص: 142).

(30) المصدر السابق (ص: 190).

(31) سبق ذكر بعضهم.

(32) الكفاية (ص: 190).

(33) مقدمة ابن الصلاح (ص: 215-216).

نسي في الثاني باقي الحديث لقله ضبطه، وكثرة غلطه، فواجب عليه أن ينفي هذه الظنة عن نفسه؛ لأن في الناس من يعتقد في راوي الحديث كذلك أنه ربما زاد في الحديث ما ليس منه، وأنه يغفل ويسهو عن ذكر ما هو منه، وأنه لا يؤمن أن يكون أكثر حديثه ناقصاً مبتوراً، فمتى ظن الراوي اتهام السامع منه بذلك وجب عليه نفيه عن نفسه⁽⁴³⁾، ونقل ابن الصلاح عن أبي الفتح سليم ابن أيوب الرازي الإمام الفقيه: "أن من روى بعض الخبر، ثم أراد أن ينقل تمامه، وكان ممن يتهم بأنه زاد في حديثه، كان ذلك عذراً له في ترك الزيادة وكتماها" ثم قال: "قلت: من كان هذا حاله فليس له من الابتداء أن يروي الحديث غير تام، إذا كان قد تعين عليه أداء تمامه؛ لأنه إذا رواه أولاً ناقصاً أخرج باقيه عن حيز الاحتجاج به، ودار بين أن لا يرويه أصلاً فيضيعه رأساً، وبين أن يرويه متهماً فيه فيضيع ثمرته لسقوط الحجة فيه"⁽⁴⁴⁾.

3. أن ما تركه لا يكون له تعلق بما رواه، وقد نص بدر الدين ابن جماعة على ذلك، قال: "والصحيح أنه إن كان عارفاً، ولم يكن ما تركه متعلقاً بما رواه، بحيث يختل الحكم بتركه، ولم تتطرق إليه تهمة بزيادة أو نقصان،

الحديث إلا ما لا تعلق له بما يُبقي منه، بحيث لا تختلف الدلالة، ولا يختل البيان، حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين، أو يدل ما ذكره على ما حذفه، بخلاف الجاهل فإنه قد يُنقص ما له تعلق، كترك الاستثناء"⁽⁴⁰⁾.

ويستنبط مما سبق ما يلي:

1. أن يكون من يقطع الحديث أو يختصره عالماً، وعارفاً باللغة وما يحيل المعاني.

2. أن يكون التقطيع لا يقدح في حفظ الراوي، ولا في نقله الذي نقله مختصراً غير تام، وهو ما ذكره ابن الصلاح حيث يقول: "إذا كان رفيع المنزلة، بحيث لا يتطرق إليه في ذلك تهمة، نقله أولاً تاماً، ثم نقله ناقصاً، أو نقله أولاً ناقصاً، ثم نقله تاماً"⁽⁴¹⁾، أي فإنه يجوز له ذلك؛ لكونه غير متهم عند من يحدثه، وكذلك ما ذكره السخاوي في من يقطع الحديث، أو يختصره، أن يكون: "رفيع المنزلة في الضبط والإتقان والثقة بحيث لا يظن به زيادة ما لم يسمعه، أو نسيان ما سمعه لقله ضبطه وكثرة غلطه"⁽⁴²⁾، "فأما إذا لم يكن كذلك" أي فلا يجوز له ذلك، لأنه "إن خاف إن رواه مرة أخرى على النقصان أن يتهم بأنه زاد في أول مرة ما لم يكن سمعه، أو أنه

(43) ينظر: الكفاية (ص: 192-193)، ومقدمة ابن الصلاح

(ص: 216).

(44) مقدمة ابن الصلاح - الموضع السابق.

(40) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: 115).

(41) مقدمة ابن الصلاح (ص: 216).

(42) فتح المغيث (3/ 154).

د. خالد بن عبدالله العيد: منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث في صحيحه «حديث أنس بن مالك في غزوة خيبر أنموذجاً

ما لا ارتباط له بالباقي» (48).

وهذا الامر هو ما فعله بعض المصنفين وعلى رأسهم الإمام البخاري في صحيحه، يقول القاضي عياض: "وعلى هذا كافة الناس، ومذاهب الأمة، وعليه صنف المصنفون كتبهم في الحديث على الأبواب، وفصلوا الحديث الواحد أجزاءً بحكمها، واستخرجوا النكت والسنن من الأحاديث الطوال" (49)، قال ابن كثير: "وعلى هذا المذهب جمهور الناس قديماً وحديثاً" (50).

والقول الرابع هو الراجح، وهو ما اختاره كثير من العلماء، وفعله الأئمة في كتبهم، فقد نقله غير واحد من المتقدمين، ورجحه غير واحد من المتأخرين (51)، قال الطيبي: "قد فعله مالك والبخاري، ومن لا يُحصَى من الأئمة" (52)، وقال السيوطي: "فقد فعله الأئمة مالك، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم" (53)، والله أعلم.

* * *

(48) فتح المغيث (3/ 154).

(49) إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (1/ 94).

(50) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: 144).

(51) ينظر: تقطيع الحديث (ص: 270).

(52) الخلاصة (ص: 143).

(53) تدريب الروي في شرح تقريب النواوي (1/ 540).

جاز، سواء أجوزنا الرواية بالمعنى أم لا، وسواء أكان قد رواه قبل تماماً أم لا"، وأكد الطيبي بقوله: "ولا فرق بين أن يكون قد رواه قبل على التمام، أو لم يروه، هذا إذا كان رفيع المنزلة بحيث لا يُتَّهم، بزيادة أولاً أو نسيان ثانياً..." (45).

4. أن يكون الحديث المراد تقطيعه، يشبه خبرين منفصلين، كأن يكون الحديث مشتملاً على أحكام متفرقة على أبواب متعددة (مثل حديث أنس رضي الله عنه الآتي في هذا البحث)، يقول الخطيب البغدادي: "إن كان المتروك من الخبر متضمناً لعبارة أخرى وأمر لا تعلق له بمتضمن البعض الذي رواه، ولا شرطاً فيه جاز للمحدث رواية الحديث على التقصان، وحذف بعضه، وقام ذلك مقام خبرين متضمنين عبارتين منفصلتين وسيرتين وقصيتين، لا تعلق لإحدهما بالأخرى" (46)، يقول ابن الصلاح: "بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز، وإن لم يجز النقل بالمعنى؛ لأن الذي نقله والذي تركه - والحالة هذه - بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر" (47)، ويقول السخاوي: "لا يفصل إلا

(45) الخلاصة (ص: 142).

(46) الكفاية الموضع السابق.

(47) مقدمة ابن الصلاح (ص: 216).

المبحث الثالث: منهج الإمام البخاري في تقطيع

الأحاديث:

اشتهر الإمام البخاري في صحيحه بتقطيع الحديث، واختصاره، حتى أصبح منهجا له وعرف به، قال ابن كثير: "الذي عليه صنيع أبي عبد الله البخاري: اختصار الأحاديث في كثير من الأماكن"⁽⁵⁴⁾، وقال بدر الدين ابن جماعة: "وأما تقطيع المصنف الحديث في الأبواب فهو إلى الجواز أقرب، وقد فعله البخاري"⁽⁵⁵⁾، وإليه أشار الطيبي في الخلاصة بقوله: "وأما تقطيع المصنف الحديث في الأبواب للاحتجاج، فهو إلى الجواز أقرب... وقد فعله مالك والبخاري، ومن لا يُحصَى من الأئمة"⁽⁵⁶⁾، وعقد الحافظ ابن حجر فصلا خاصا في "هدى الساري" لبيان صنيع البخاري، والدفاع عنه، والرد على من أنكروا عليه فعله، فقال: "الفصل الثالث: في بيان تقطيعه للحديث واختصاره وفائدة إعادته له في الأبواب وتكراره"⁽⁵⁷⁾، وقد بين أن البخاري يرى: "جواز الاختصار في الحديث ولو من أثنائه"⁽⁵⁸⁾، وقال في موضع آخر: مينا "أن البخاري يذهب إلى جواز

تقطيع الحديث إذا كان ما يفصله منه لا يتعلق بما قبله، ولا بما بعده تعلقاً يفضي إلى فساد المعنى"⁽⁵⁹⁾، وعندما عقد السيوطي المقارنة بين البخاري ومسلم قال: "ولم يتصد مسلم لما تصدى له البخاري من استنباط الأحكام وتقطيع الأحاديث"، وقال: "واختص مسلم بجمع طرق الحديث في مكان واحد بأسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة، فسهل تناوله، بخلاف البخاري فإنه قطعها في الأبواب، بسبب استنباطه الأحكام منها، وأورد كثيرا منها في مظنته"⁽⁶⁰⁾،

وفي هذا المبحث سأذكر منهجه على وجه الإجمال، ثم سأتابع ذلك بتفصيل هذا المنهج من خلال حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في غزوة خيبر.

المطلب الأول: منهجه إجمالا:

يظهر منهج البخاري في تقطيعه للأحاديث من خلال ما يلي:

1- إذا كان المتن قصيرا أو مرتبطا بعبءه ببعض، ومشملا على حكيمين أو أكثر، فإنه يقطع الحديث على حسب ذلك، قال ابن حجر: "وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة، واقتصاره منه على بعضه تارة أخرى، فذلك؛ لأنه إن كان المتن قصيرا أو مرتبطا بعبءه ببعض،

(54) الباعث الحثيث (ص: 144).

(55) المنهل الروي (ص: 100).

(56) (ص: 143).

(57) فتح الباري لابن حجر (المقدمة) (1/15).

(58) المصدر السابق (1/16).

(59) فتح الباري (1/84).

(60) تدريب الراوي (1/100-101).

د. خالد بن عبدالله العيد: منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث في صحيحه «حديث أنس بن مالك في غزوة خيبر أنموذجاً

في مواضع كثيرة بحسب ما يستنبط من الحديث من الفوائد والأحكام، ويروي في كل مناسبة الجملة التي تلائمها من متن الحديث، ويذكره بتمامه في بعض المواضع؛ ليعلمه القارئ كله» (66).

المطلب الثاني: تطبيق منهجه في التقطيع

على حديث أنس رضي الله عنه في غزوة خيبر:

من معالم منهج الإمام البخاري في صحيحه تقطيع الحديث الواحد في عدة مواضع، وهذا ظاهر للنظر فيه، وهذا البحث سيظهر منهجه في ذلك وتطبيقه على أكثر أحاديث صحيح البخاري تقطيعاً، ألا وهو حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، حيث قال البخاري: في كتاب الصلاة، باب ما يذكر في الفخذ: وقال أنس: حَسَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَخِذِهِ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ: عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ، فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بَعْلَسٍ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ، وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي رُقَاقٍ (67) خَيْبَرَ، وَإِنَّ رُكْبَتِي لَتَمَسُّ فَخِذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ فَخِذِهِ، حَتَّى إِنِّي أَنْظَرُ إِلَى بِيَاضِ فَخِذِ نَبِيِّ

وقد اشتمل على حكمين فصاعداً فإنه يعيده بحسب ذلك» (61).

2- بيان فائدة حديثية من المتن المختصر؛ يقول ابن حجر: "وأما تقطيعه للحديث... مراعيًا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية" (62).

3- استنباط الأحكام الفقهية؛ قال ابن حجر:

"كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع، ويستدل به في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه، معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه" (63)، وقال السيوطي: "فإنه قطعها في الأبواب، بسبب استنباطه الأحكام منها" (64).

4- إذا ضاق عليه مخرج الحديث؛ قال ابن حجر:

"وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التويل، وربما نشط فساقه بتمامه، فهذا كله في التقطيع" (65).

ولذا يشير نور الدين عتر إلى منهج البخاري في التقطيع والاختصار بقوله: "وقد درج على ذلك، واشتهر به الإمام البخاري، فإنه يروي الحديث الواحد

(61) مقدمة فتح الباري (1/ 15).

(62) المصدر السابق.

(63) المصدر السابق.

(64) تدريب الراوي (1/ 101).

(65) مقدمة فتح الباري الموضوع السابق.

(66) منهج النقد في علوم الحديث (ص: 231).

(67) الرُقَاقُ هو: الطريق الضيق دون السكة، والجمع: أُرُقَة وزقان.

لسان العرب (10/ 143) مادة: (ز ق ق).

هذا هو أول موضع ذكره البخاري في كتابه، ثم أخذ في تقطيعه على سبعة وثلاثين موضعاً بحسب ما يحتاجه في كتب صحيحه وأبوابه، وهي كما يلي:

1. كتاب الأذان، باب ما يُحَقَّنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدَّمَاءِ، حديث رقم (610).

2. كتاب صلاة الخوف، باب التَّبَكُّيرِ وَالْغَلَسِ بِالصُّبْحِ، وَالصَّلَاةِ عِنْدَ الْإِغَارَةِ وَالْحَرْبِ، حديث رقم (947).

3. كتاب البيوع، باب بَيْعِ الْعَبِيدِ وَالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً، حديث رقم (2228).

4. وباب: هَلْ يُسَافِرُ بِالْجَارِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا؟ حديث رقم (2235).

5. كتاب الجهاد والسير، باب فَضْلِ الْخِدْمَةِ فِي الْعَزْوِ، حديث رقم (2889).

6. وباب مَنْ عَزَا بِصَبِيٍّ لِلْخِدْمَةِ، حديث رقم (2893).

7. وباب دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالنُّبُوَّةِ، وَأَنْ لَا يَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَقَوْلِهِ -

تَعَالَى -: ﴿ مَا كَانَ لِيَشْرَ أَنْ يُؤَيِّدَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ (آل عمران: 79)، حديث رقم (2943).

8. وفي نفس الباب، حديث رقم (2944).

9. وحديث رقم (2945).

اللَّهُ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ، فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ". قَالهَا ثَلَاثًا، قَالَ: وَخَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ - قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَالْحَمِيسُ، يَعْنِي الْجَيْشَ - قَالَ: فَاصْبِنَاهَا عَنُودًا، فَجُمِعَ السَّبِيُّ، فَجَاءَ دِحْيَةُ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ. قَالَ: "أَذْهَبَ فَخُذْ جَارِيَةً". فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حَيٍّ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ دِحْيَةَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حَيٍّ، سَيِّدَةَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ، لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ. قَالَ: "ادْعُوهُ بِهَا". فَجَاءَ بِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: "خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ غَيْرَهَا". قَالَ: فَأَعْتَقَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَتَزَوَّجَهَا. فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْرَةَ، مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ، جَهَّزَهَا لَهُ أُمُّ سَلِيمٍ، فَأَهْدَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَرُوسًا، فَقَالَ: "مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ". وَبَسَطَ نَظْعًا، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالتَّمْرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالسَّمَنِ - قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَدْ ذَكَرَ السَّوِيقَ (68) - قَالَ: فَحَاسُوا حَيْسًا (69)، فَكَانَتْ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(68) السَّوِيقُ هو: الطعام المتخذ من الحنطة والشعير، المصدر السابق (170/10) مادة: (س و ق).

(69) الحَيْسُ هو: الطعام المتخذ من التمر والأقطن والسمن، وقد يجعل عوض الأقط الدقيق، أو الفتيت، المصدر السابق (61/6) مادة: (ح ي س).

د. خالد بن عبدالله العيد: منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث في صحيحه «حديث أنس بن مالك في غزوة خيبر أنموذجاً

10. وبَابُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الْحَرْبِ، حديث رقم (2991).
عَلَى الْحِوَانِ وَالسُّفْرَةِ، حديث رقم (5387).
11. وبَابُ مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْغَزْوِ، حديث رقم (3085).
29. كتاب الأَطْعَمَةِ، بَابُ الْحَيْسِ، حديث رقم (5425).
12. وفي نفس الباب حديث رقم (3086).
30. كتاب الذبائح والصيد، بَابُ حُومِ الْحُمْرِ الْأَنْسِيَةِ، حديث رقم (5528).
13. كتاب الأنبياء، بَابُ، حديث رقم (3367).
31. كتاب اللباس، بَابُ إِزْدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ الرَّجُلِ، حديث رقم (5968).
14. كتاب المناقب، بَابُ، حديث رقم (3647).
32. كتاب الأدب، بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، حديث رقم (6185).
15. كتاب المغازي، بَابُ: "أَحَدٌ يُحِبُّنَا"، حديث رقم (4083).
33. كتاب الدعوات، بَابُ التَّعَوُّذِ مِنْ غَلْبَةِ الرَّجَالِ، حديث رقم (6363).
16. وفي نفس الباب، حديث رقم (4084).
34. وبَابُ الْإِسْتِعَاذَةِ مِنَ الْجُبْنِ وَالْكَسَلِ، حديث رقم (6369).
17. وبَابُ غَزْوَةِ خَيْبَرَ، حديث رقم (4197).
35. كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، بَابُ مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَحَضَّ عَلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْحَرَمَانِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ، وَمَا كَانَ بِهِمَا مِنْ مَشَاهِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَمُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ وَالْمَنْبَرِ وَالْقَبْرِ، حديث رقم (7333).
18. وفي نفس الباب، حديث رقم (4198).
36. وذكره معلقاً في عدة مواضع:
19. وحديث رقم (4199).
• في كتاب الصلاة باب ما يذكر في الفخذ.
20. وحديث رقم (4200).
• كتاب الأَطْعَمَةِ، باب الأَقْطِ، من طريقتين.
21. وحديث رقم (4201).
37. وأشار إليه في كتاب الدعوات، بَابُ الدُّعَاءِ
22. وحديث رقم (4211).
أَعْتَقَ جَارِيَتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، حديث رقم (5085).
23. وحديث رقم (4212).
26. وبَابُ الْبِنَاءِ فِي السَّفَرِ، حديث رقم (5159).
24. وحديث رقم (4213).
27. وبَابُ الْوَلِيمَةِ وَلَوْ بِشَاةٍ، حديث رقم (5169).

2- إن كان المتن مشتملا على جمل متعددة، لا تعلق لإحداها بالأخرى، فإنه يخرج كل جملة في باب مستقل فراراً من التطويل.

اشتمل حديث أنس رضي الله عنه على جمل متعددة، وقد أخرج البخاري كثيرا من هذه الجمل في أبواب مستقلة، مثلا: كتاب الجهاد والسير، باب التَّكْبِيرِ عِنْدَ الْحَرْبِ حديث رقم 2991، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ: عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: صَبَّحَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم خَيْبَرَ، وَقَدْ خَرَجُوا بِالْمَسَاحِي عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا: هَذَا مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ، مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ. فَلَجَّوْا إِلَى الْحِصْنِ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَدَيْهِ وَقَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ، حَرَبْتُ خَيْبَرَ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْدَرِينَ". فالبخاري رحمه الله ذكر الجزء المشتمل على الجملة الدالة على الباب، دون ذكر بقية الحديث بطوله.

بل إن البخاري قد يقتصر على أقل من ذلك فيكتفي فقط بالجملة الدالة على الباب، مثل ما ذكره في كتاب المغازي باب: "أُحْدُ حُجُبِنَا" حديث رقم 4083، قال حدثني نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ قَتَادَةَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ".

3- لم يعد البخاري هذا الحديث مكررا بالإسناد والمتن إلا في موضع واحد حيث ضاق عليه المخرج؛ ولهذا ذكر ابن حجر عن بعض شراح البخاري أنه وقع

إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَوْ رَجَعَ، حَيْثُ قَالَ: فِيهِ يَجِيءُ بِنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسٍ.

أولاً: تطبيق منهج البخاري في التقطيع على حديث أنس رضي الله عنه:

ذكر الإمام البخاري هذا الحديث في أربعة عشر كتاباً من كتب صحيحه، وهو ما يمثل تقريبا أكثر من 13% من إجمالي كتب صحيح البخاري، وقد تنوعت هذه الكتب تنوعاً شاملاً للعبادات، والمعاملات، والنكاح، والأطعمة، والجهاد، والآداب، وغيرها، وفي هذا دليل على شمولية حديث أنس لأكثر أبواب الدين.

ويظهر تطبيق منهج البخاري على هذا الحديث من خلال ما يلي:

1- إن كان المتن قصيراً، أو مرتبطاً ببعضه ببعض، وقد اشتمل على حكمين فصاعداً فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيًا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثة.

وقد ظهر جلياً في هذا الحديث، فقد روى هذا الحديث عن واحد وعشرين شيخاً، وقد كان يخرج الحديث في أبواب متعددة، وفي كل موضع لا يكرر روايته عن شيخ واحد، بل يرويه عن شيخ مختلف⁽⁷⁰⁾.

(70) انظر المواضع التي سبق ذكرها في بيان مواضع تقطيع حديث أنس رضي الله عنه.

د. خالد بن عبدالله العيد: منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث في صحيحه «حديث أنس بن مالك في غزوة خيبر أنموذجاً

حيث كرره بنفس السند والمتن في كتاب الأدب،
بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، حديث رقم
(6185).

4- بيان فائدة حديثية من المتن المختصر، وذلك

بذكر طريق آخر له من نفس مدار الحديث، والفائدة

الحديثية من ذلك هي: بيان المبهم في إحدى الطريقتين،

مثال ذلك، ما ذكره في كتاب اللباس، بَابُ

إِرْدَافِ الْمُرَاةِ خَلْفَ الرَّجُلِ، حديث رقم (5968) قال:

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبَّادٍ:

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ

أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ

خَيْبَرَ، وَإِنِّي لَرَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ وَهُوَ يَسِيرُ، وَبَعْضُ نِسَاءِ

رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم رَدِيفُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، إِذْ عَثَرَتِ النَّاقَةُ،

فَقُلْتُ: الْمُرَاةُ. فَتَزَلْتُ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "إِنَّهَا

أُمُّكُمْ". فَشَدَدْتُ الرَّحْلَ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا دَنَا

-أَوْ رَأَى- الْمَدِينَةَ قَالَ: "أَيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا

حَامِدُونَ". ثم ساق الحديث من طريق آخر عن يحيى

ابن أبي إسحاق، كما في كتاب الأدب، بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ:

جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، حديث رقم (6185) قال: حدثنا عليُّ

بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفْضَلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي

إِسْحَاقَ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَأَبُو طَلْحَةَ

مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَمَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم صَفِيَّةُ، مُرَدِّفَهَا عَلَى

رَاحِلَتِهِ، فَلَمَّا كَانُوا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ عَثَرَتِ النَّاقَةُ، فَصُرِعَ

في أثناء الحج في بعض النسخ بعد باب قصر الخطبة بعرفة

باب تعجيل الوقوف، قال أبو عبد الله: يزداد في هذا الباب

حديث مالك عن ابن شهاب، ولكني لا أريد أن أدخل

فيه معادا⁽⁷¹⁾.

قلت: والأمر في هذا ظاهر في هذا الحديث فقد

قطعه في سبعة وثلاثين موضعاً، ولم يكرر الإسناد والمتن

معاً إلا في موضع واحد فقط، وهو من طريق علي ابن

المديني، في كتاب الجهاد والسير، بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ

مِنَ الْغَزْوِ، حديث رقم 3086، قال: حدثنا عليُّ: حَدَّثَنَا

بِشْرُ بْنُ الْمُفْضَلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: عَنْ أَنَسِ

بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَأَبُو طَلْحَةَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم،

وَمَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم صَفِيَّةُ مُرَدِّفَهَا عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَلَمَّا كَانُوا

بِبَعْضِ الطَّرِيقِ عَثَرَتِ النَّاقَةُ، فَصُرِعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَالْمُرَاةُ،

وَإِنَّ أَبَا طَلْحَةَ -قَالَ: أَحْسِبُ قَالَ- افْتَحَمَ عَنْ بَعِيرِهِ، فَأَتَى

رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، هَلْ

أَصَابَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ: "لَا، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْمُرَاةِ". فَأَلْقَى

أَبُو طَلْحَةَ ثَوْبَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَصَدَ قَصْدَهَا، فَأَلْقَى ثَوْبَهُ

عَلَيْهَا، فَقَامَتِ الْمُرَاةُ، فَشَدَّ هُمَا عَلَى رَاحِلَتَيْهَا فَرَكَبَا،

فَسَارُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِظَهْرِ الْمَدِينَةِ -أَوْ قَالَ: أَشْرَفُوا

عَلَى الْمَدِينَةِ- قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: "أَيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا

حَامِدُونَ". فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُهَا حَتَّى دَخَلَ الْمَدِينَةَ.

(71) مقدمة فتح الباري (ص 15).

باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة، حديث رقم (2228) قال: حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ: عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ فِي السَّبْيِ صَفِيَّةٌ، فَصَارَتْ إِلَى دَحِيَّةِ الْكَلْبِيِّ، ثُمَّ صَارَتْ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

قال ابن حجر: "كذا أورد مختصراً، وأشار إلى ما وقع في بعض طرقه مما يناسب ترجمته أنه رضي الله عنه عوض دحية عنها بسبعة أرؤس، وهو عند مسلم من طريق حماد عن ثابت، وللمصنف من وجه آخر كما سيأتي: فقال لدحية: "خذ جارية من السبي غيرها"⁽⁷²⁾.

التنبية على موضع الفقه من الحديث، مثال ذلك ما جاء في كتاب الأذان، باب ما يُحْفَنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدَّمَاءِ، حديث رقم (610) قال: حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ: عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا عَزَا بِنَا قَوْمًا، لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بِنَا حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ: فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ. قَالَ: فَخَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ، فَانْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَلَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا رَكِبَ وَرَكِبْتُ خَلْفَ أَبِي طَلْحَةَ، وَإِنَّ قَدَمِي لَتَمَسَّ قَدَمَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: فَخَرَجُوا إِلَيْنَا بِمَكَاتِلِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ، مُحَمَّدٌ وَالْحَوَيْسُ، قَالَ: فَلَمَّا

النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَالْمَرْأَةُ، وَأَنَّ أَبَا طَلْحَةَ - قَالَ: أَحْسِبُ - أَفْتَحَمَ عَنْ بَعِيرِهِ، فَاتَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهُ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، هَلْ أَصَابَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ: "لَا، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْمَرْأَةِ". فَأَلْقَى أَبُو طَلْحَةَ ثَوْبَهُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَصَدَ قَصْدَهَا، فَأَلْقَى ثَوْبَهُ عَلَيْهَا، فَقَامَتِ الْمَرْأَةُ، فَشَدَّ هُمَا عَلَى رَاِحَتَيْهِمَا فَرَكِبَا، فَسَارُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِظَهْرِ الْمَدِينَةِ - أَوْ قَالَ: أَشْرَفُوا عَلَى الْمَدِينَةِ - قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: "أَيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ". فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُهَا حَتَّى دَخَلَ الْمَدِينَةَ.

قال ابن حجر: "فيستفاد من هاتين الطريقتين تسمية المرأة، وأن الذي تولى شد الرحل وغير ذلك مما ذكر هو أبو طلحة لا أنس، والاختلاف فيه على يحيى ابن أبي إسحاق رواية عن أنس، فقال شعبة عنه ما في هذا الباب، وقال عبد الوارث، وبشر بن المفضل كلاهما عنه ما أشرت إليه في الجهاد، وهو المعتمد، فإن القصة واحدة، ومخرج الحديث واحد، واتفاق اثنين أولى من انفراد واحد، ولا سيما أن أنسا كان إذ ذاك يصغر عن تعاطي ذلك الأمر، وإن كان لا يمتنع أن يساعد عمه أبا طلحة على شيء من ذلك، والله أعلم فقد يرتفع الإشكال بهذا".

ومنه ما ذكره المصنف مقتصراً على التنبية على بقية الحديث بذكر حرف منه وطرف من جملته، إما لتكراره في باب آخر بكلامه. مثال ذلك ما ذكره في كتاب البيوع،

(72) الفتح (4/420).

د. خالد بن عبدالله العيد: منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث في صحيحه «حديث أنس بن مالك في غزوة خيبر أنموذجاً

2- سمع البخاري حديث أنس رضي الله عنه من واحد وعشرين شيخاً من شيوخه، وهم كالاتي - مع أرقام أحاديثهم -: (سعيد بن أبي مريم (4213، و5387)، وأبو معمر عبد الله بن عمرو (3085)، أحمد بن عيسى ابن حسان (4211)، وأدم بن أبي إياس (4201)، وإسماعيل بن أبي أويس (4212، و7333)، والحسن بن محمد بن صباح (5968)، وخالد بن مخلد (6369)، وسليمان بن حرب (4200، و2228)، وصدقة بن الفضل (4138)، وعبد العزيز بن عبد الله (2889)، وعبد الغفار بن داود (2235، و4211)، وعبد الله بن عبد الوهاب (4199)، وعبد الله بن محمد (2991، و2943)، وعبد الله بن مسلمة (2945، و3367)، وعبد الله بن يوسف التنيسي (4084، و4197)، وعلي بن عبد الله بن جعفر (3086، و3647، و6185)، وقتيبة بن سعيد (610، و2893، و2944، و5085، و5425)، ومحمد بن سلام (5159، و5528)، ومسدد بن مسرهد (947، و5169)، ونضر بن علي (4083)، ويعقوب بن إبراهيم (371).

3- بلغ مجموع أسانيد هذا الحديث في صحيح البخاري بلا تكرار للإسناد الواحد فيما بعد شيخه أو شيخ شيخه واحداً وثلاثين إسناداً.

4 - كرر البخاري إسناد الحديث دون المتن في سبعة مواضع كما يلي: من حديث شيخه ابن أبي مريم في موضعين: (4213، 5387)، ومن حديث سليمان

رَأَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، حَرَبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ".

ثانياً: فيما يتعلق باللطائف الإسنادية لهذا الحديث:

1- أخرج البخاري حديث أنس رضي الله عنه من ثمانية طرق، وهي كما يلي:

- عبد العزيز بن صهيب الرومي، في ثلاثة مواضع: (371، 947، 4201) ومعلقاً في كتاب المغازي، باب غزوة خيبر.
- حميد الطويل، في عشرة مواضع: (610، 2944، 2945، 4197، 4212، 5085، 5159، 5387) ومعلقاً في كتاب الأطعمة، باب الأقط.
- ثابت البناني، في ثلاثة مواضع: (4200، 2228، 947).
- عمرو بن أبي عمر، مولى المطلب بن حنطب، في أحد عشر موضعاً: (2235، 2889، 2893، 2943، 3367، 4084، 4211، 5425، 6363، 6369، 7333). ومعلقاً في كتاب الأطعمة، باب الخبز المرقق.
- محمد بن سيرين، في خمسة مواضع: (2991، 3647، 4198، 4199، 5528).
- يحيى بن أبي إسحاق، في أربعة مواضع: (3085، 3086، 5986، 6185) وأشار إليه في كتاب الدعوات / باب الدعاء إذا أراد سفراً أو رجوع.
- قتادة بن دعامة، في موضع واحد: (4083).
- شعيب بن الحباب، في موضع واحد: (5169).

أصح كتب الحديث - من الطعن فيه، وإثارة شبهات حول تقطيعه للحديث الواحد في عدة مواضع، فمن هذه الشبهات ما يلي:

1. ما نقله موقع "ويكي شيعية، وهو مشروع موسوعة إلكترونية تابع لإدارة المجمع العالمي لأهل البيت" (74) حيث جاء فيه تحت عنوان "نقود أخرى" ما نصه: "ومن الملاحظات على كتاب صحيح البخاري - وعدّها البعض أحد نقاط الضعف في هذا الكتاب - هي تقطيعه للأحاديث، وتكراره لكثير منها، ويقول ابن حجر العسقلاني: إن هذا السبب هو الذي جعل البعض يرجحون صحيح مسلم عليه، ومنهم علماء المغرب، وأبو علي النيسابوري. كما امتاز صحيح مسلم عن صحيح البخاري بدقته بثبت الألفاظ؛ لأن مسلماً لم يعتمد إلى تقطيع الأحاديث".

2. ما ذكره الكاتب "أحمد بن عبدالله بن عباس البغدادي" كما في موقع "فيصل نور" حيث قال: "سمعت بعض الرافضة يعترض على تقطيع الامام البخاري لبعض الأحاديث في صحيحه، فيدعي هؤلاء الرافضة أن الامام البخاري لم يلتزم الأمانة العلمية" (75).
3. وللرد على هذه الشبهات يقال:

ابن حرب في موضعين: (2228، 4200)، ومن حديث قتبية بن سعيد في ثلاث مواضع: (610، 2944، 5085).

5- كرر إسناد الحديث مع المتن في موضعين، وذلك من حديث شيخه علي بن المديني، حديث رقم: (6185، 3086).

6- إخراج البخاري لهذا الحديث بهذه الطرق المتعددة ليخرج الحديث عن حد الغرابة، يقول ابن حجر: "فمنها أنه يخرج الحديث عن صحابي، ثم يورده عن صحابي آخر، والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرا إلى مشايخه....." (73).

7- إيراد المتن عن بعض الرواة تماماً، وعن بعضهم مختصراً ليزيل الشبهة عن ناقلها.

8- قصد البخاري من روايته لهذا الحديث عن أكثر من شيخ له بيان كثرة طرقه وتعددتها.

هذا تقريبا ما يتعلق باللطائف الإسنادية لهذا الحديث.

المطلب الثالث: مناقشة الشبهات المتعلقة بتقطيع

الأحاديث في صحيح البخاري، والرد عليها.

لم يسلم صحيح البخاري الذي تلقته الأمة بالقبول، وأجمع علماء السنة على قبوله واعتبار منزلته

(74) <https://cutt.us/L0VQj>

(75) <https://cutt.us/nDRHD>

(73) هدى الساري (ص 15).

د. خالد بن عبدالله العيد: منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث في صحيحه «حديث أنس بن مالك في غزوة خيبر أنموذجاً

والذي يظهر لي من كلام أبي علي أنه إنما قدم صحيح مسلم لمعنى غير ما يرجع إلى ما نحن بصدده من الشرائط المطلوبة في الصحة، بل ذلك؛ لأن مسلماً صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرى في السياق، ولا يتصدى لما تصدى له البخاري من استنباط الأحكام ليوب عليها، ولزم من ذلك تقطيعه للحديث في أبوابه، بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد، واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات، فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل الدور تبعاً لا مقصوداً؛ فلهذا قال أبو علي ما قال، مع أنني رأيت بعض أئمتنا يجوز أن يكون أبو علي ما رأى صحيح البخاري، وعندني في ذلك بُعد، والأقرب ما ذكرته، وأبو علي لو صرح بما نسب إليه لكان محجوجاً بما قدمناه مجماً ومفصلاً والله الموفق. وأما بعض شيوخ المغاربة فلا يحفظ عن أحد منهم تقييد الأفضلية بالأصحية، بل أطلق بعضهم الأفضلية.⁽⁷⁶⁾

1. أن الإمام البخاري كما تقدم قد التزم منهجاً واضحاً في تقطيعه للأحاديث، ملتزماً بضوابط وشروط التقطيع الذي ذهب كثير من العلماء إلى القول بجوازه كما تقدم في المبحث الثاني⁽⁷⁷⁾.

4. إن للإمام البخاري العلمية منزلةً ومكانة رفيعة عند علماء الأمة، وقد تقدم في ترجمته المختصرة ثناء العلماء عليه في ذلك، وبيان صدقه، وأمانته، وحفظه، وهذه الصفات تنافي عدم التزامه الأمانة العلمية كما قيل.

5. المنزلة التي نالها كتابه الصحيح، واعتباره أصح الكتب في السنة النبوية، بل أصح الكتب بعد كتاب الله، وهذه المنزلة لم تكن له لو كان فيه عدم التزام بأمانة علمية كما يقال.

6. الاستدلال بما ذكره ابن حجر في المقارنة بين الصحيحين لا يعني انتقاداً له، بل ذكر ما يتميز به كل كتاب عن غيره، هذا من وجه، وهناك وجه آخر، وهو أن نقل ابن حجر لقول النيسابوري كان في سياق مختلف عن هذا السياق الذي استدل به، حيث قال ابن حجر: "وأما قول أبي علي النيسابوري فلم نقف قط على تصريحه بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري، بخلاف ما يقتضيه إطلاق الشيخ محيي الدين في مختصره في علوم الحديث وفي مقدمة شرح البخاري - أيضاً - حيث يقول: اتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحها صحيحاً، وأكثرهما فوائد، وقال أبو علي النيسابوري وبعض علماء المغرب: صحيح مسلم أصح انتهى. ومقتضى كلام أبي علي نفي الأصحية عن غير كتاب مسلم عليه، أما إثباتها له فلا؛ لأن إطلاقه يشمل أن يريد ذلك، ويحتمل أن يريد المساواة، والله أعلم.

(76) مقدمة فتح الباري (ص 12).

(77) انظر (ص 12) من هذا البحث.

زمانه وفي زمانه وبعد زمانه طوائف، ولو لم يُخلق البخاريُّ ومسلمٌ لم ينقص من الدين شيء، وكانت تلك الأحاديث موجودةً بأسانيد يحصل بها المقصود وفوق المقصود، وإنما قولنا: (رواه البخاري ومسلم) كقولنا: (قرأه القراء السبعة) والقرآن منقول بالتواتر، لم يختص هؤلاء السبعة بنقل شيء منه، وكذلك التصحيح؛ لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلمًا، بل جمهور ما صحَّحاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحًا متلقًى بالقبول... والمقصود أن أحاديثها انتقدها الأئمة الجهابذة قبلهم وبعدهم، ورواها خلائق لا يحصي عددهم إلا الله، فلم ينفردا لا برواية ولا بتصحيح⁽⁷⁹⁾

4. قال طارق بن عبد الله بن أحمد: "يجب أن يفرق بين انتقادات العلماء المبنية على النظر العلمي المنضبط والبحث الصحيح، وبين غمز المستشرقين، وتلبيس أعداء السنة، وطعنات الملاحدة والمنافقين، فهذا لون، وذلك لون؛ الأول محل مناقشة وبحث ومدارسة وترجيح، والثاني: لا يجوز الالتفات إليه، ولا التعلُّق به، بل يتعيَّن رده، وعدم قبوله"⁽⁸⁰⁾.

* * *

(79) منهاج السنة النبوية (7/ 214-216)

(80) <https://cutt.us/RB3iw>، وقد استفدت منه كلام شيخ الإسلام المتقدم في رقم 6.

2. أن القول الراجح في المذهب الشيعي هو جواز تقطيع الحديث الواحد، قال أبو الفضل البجلي: "ولم يجوز مانعو الرواية بالمعنى وبعض مجوزيها تقطيع الحديث إن لم يكن رواه أو غيره تماماً، وجوزه آخرون مطلقاً، وهو الأصح لمن عرف عدم تعلق المتروك بالرووي، وتقطيع المصنف الحديث فيه أقرب إلى الجواز"⁽⁷⁸⁾.

3. أن البخاري لم ينفرد برواية حديث واحد من أحاديث كتابه ولا بتصحيحه، فكلُّ ما في كتابه من الأحاديث رواه قبله وبعده خلقٌ كثيرٌ من الرواة، وهي أحاديث صحيحة مشهورة معروفة عند العلماء قبله، فليس للبخاري فيها إلا الجمع والانتقاء، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ومثل هؤلاء الجهال يظنون أن الأحاديث التي في البخاري ومسلم إنما أخذت عن البخاري ومسلم، وأن البخاري ومسلم كان الغلط يروج عليهما، أو كانا يتعمدان الكذب، ولا يعلمون أن قولنا: (رواه البخاري ومسلم) علامة لنا على ثبوت صحته، لا أنه كان صحيحاً بمجرد رواية البخاري ومسلم، بل أحاديث البخاري ومسلم رواها غيرهما من العلماء والمحدثين من لا يحصي عدده إلا الله، ولم ينفرد واحد منهما بحديث، بل ما من حديث إلا وقد رواه قبل

(78) رسائل في دراية الحديث - أبو الفضل حافظيان البجلي (142/1).

د. خالد بن عبدالله العيد: منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث في صحيحه «حديث أنس بن مالك في غزوة خيبر أنموذجاً

الخاتمة

ظهرت في تقطيعه للحديث.

في ختام هذا البحث نحمد الله - سبحانه وتعالى - على ما منَّ به علينا من إتمامه، وقد ظهر لنا من خلال هذا البحث النتائج التالية:

1. جواز تقطيع الأحاديث بضوابط محددة.

2. تميز البخاري بتقطيعه للأحاديث في صحيحه.

3. يعد حديث أنس رضي الله عنه في غزوة خيبر أكثر

الأحاديث تقطيعاً في صحيح البخاري حيث بلغ سبعة وثلاثين موضعاً، وذلك من خلال مراجعتي لبرنامج صحيح البخاري الإلكتروني حيث تتبعته كثيراً من الأحاديث التي قطعت في الصحيح، فكان حديث أنس هو أكثرها، ويأتي بعد حديث عائشة في الحج وعمرتها من التنعيم في 25 موضعاً تقريباً.

4. من أهم أسباب تقطيع البخاري لحديث أنس

رضي الله عنه ما يلي:

- تجنب التكرار، والتنبيه على موضع الفقه من الحديث.
- اختصار المتن تجنباً للإطالة، والتنبيه على فائد حديثية.
- بيان كثرة طرق الحديث.

5. كثرة شيوخ البخاري في هذا الحديث حيث

بلغوا واحداً وعشرين شيخاً.

6. كثرة أسانيد هذا الحديث حيث بلغت واحداً

وثلاثين إسناداً.

7. فقه البخاري واستنباطاته الفقهية الدقيقة

8. لم أقف على رواية تامة لهذا الحديث في موضع واحد، وأطول رواية وأكثرها ألفاظاً ما ذكره في الموضوع الأول برقم 371.

أما التوصيات فلعل أهمها:

1. ما زال صحيح البخاري بحاجة إلى مزيد من العناية به من حيث المنهج والشرح واستنباط الفوائد وغيرها؛ لذا نهيب بالكلية والأقسام المتخصصة في السنة العناية به.

2. عقد مزيد من المؤتمرات والندوات في الدفاع عن هذا الكتاب العظيم ومؤلفه الإمام البخاري.

3. الاستفادة من البرامج الحاسوبية والتطبيقات المعاصرة في تيسير الاستفادة من صحيح البخاري ومنهج مؤلفه.

وأخيراً هذا ما تيسر طرحه في هذا البحث، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجه الكريم، وأن ينفعنا به، وينفع به الإسلام والمسلمين.

* * *

المراجع

إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت: 544هـ) تحقيق: الدكتور مجيب إسماعيل نشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م.

- اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الثانية.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: 748هـ) تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف نشر: دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، 2003م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن ابن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفارياي نشر: دار طيبة.
- تغليق التعليق على صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي نشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن الطبعة: الأولى، 1405هـ.
- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ) تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت نشر: دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الأولى، 1405هـ - 1985م.
- التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر ابن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ) نشر: مكتبة أضواء السلف الطبعة: الأولى - 1418هـ - 1998م.
- الخلاصة في معرفة الحديث، للطبيي الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين، (ت: 743هـ) تحقيق: أبي عاصم الشوامي
- الأثري نشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - الرواد للإعلام والنشر الطبعة: الأولى، 1430هـ - 2009م.
- رسائل في دراية الحديث - أبو الفضل حافظيان البابلي، دار الحديث، شبكة الفكر.
- شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: 806هـ) تحقيق: عبد اللطيف المهيم - ماهر ياسين فحل، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1423هـ - 2002م.
- طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى محمد بن محمد الفراء، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، نشر: دار المعرفة - بيروت، 1379 ترقيم وتبويب: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج وتصحيح والإشراف على الطبع: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت: 902هـ) تحقيق: علي حسين علي نشر: مكتبة السنة - مصر الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م.
- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ) تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني نشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت: 711هـ) نشر: دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - 1414هـ.

د. خالد بن عبدالله العيد: منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث في صحيحه «حديث أنس بن مالك في غزوة خيبر أنموذجاً

مقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف
بابن الصلاح (ت: 643هـ) تحقيق: نور الدين عتر نشر:
دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت سنة
النشر: 1406هـ - 1986م.

معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني
الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ) تحقيق: عبد السلام
محمد هارون نشر: دار الفكر عام: 1399هـ - 1979م.
المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لأبي عبد الله، محمد
بن إبراهيم بن جماعة الكتاني الحموي الشافعي، بدر الدين
(ت: 733هـ) تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان،
نشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: الثانية، 1406هـ.

منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر نشر: دار
الفكر، دمشق - سورية الطبعة: الثالثة، 1401هـ - 1981م.
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد
بن محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان بن عباس، دار صابر،
بيروت، الطبعة

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأحمد
ابن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (773 - 852هـ)
تحقيق: أ. د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي (جامعة طيبة
بالمدينة المنورة)، الطبعة: الثانية، 1429هـ - 2008م.